الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/46/841
S/23396
9 January 1992

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

JAN 15 1992

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البندان ٦٩ و ١٣٥ من جدول الاعمال

مجلس الامن
السنة السابعة والاربعون

توفير الحماية والامن للدول الصغيرة

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالظيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية :

(أ) تقرير الامين العام ؛

(ب) عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة لتحديد الارهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرير الوطني

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم
للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أرفق لكم طيه الرسالة الموجهة الى سعادتكم من الاخ ابراهيم محمد البشاري أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيعها كوثيقة رسمية ومن وثائق الجمعية العامة تحت البند (٦٩) توفير الحماية والامن للدول الصغيرة والبند (١٣٥) - التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرّض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية - ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور على أحمد الحضيري
المندوب الدائم

مرفق

أحاطت اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي علما بالبيانات الواردة في الوثائق الصادرة بتاريخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، والمعممة كوثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الامن بناء على طلب المندوبين المقيمين لكل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، وبعد دراستها تبين لنا أنها مجرد تكرار للمزاعم والادعاءات الموجهة ضد بلادي والتي سبق وأن قمنا بنفيها نفيا قاطعا وتحدينا مجددا تقديم أي دليل مادي ملموس يؤكدها .. وفي هذا السياق تود بلادي التأكيد مجددا على ادانتها للارهاب بكافة صوره وأشكاله ، حيث كانت بلادي أولى ضحاياه ، ولعل المجتمع الدولي ما زال يذكر اسقاط الطائرة المدنية الليبية فوق سيناء عام ١٩٧٣ ، عمدا .. ولعله ما زال يذكر أيضا الغارة العسكرية الامريكية على المدن الليبية الآمنة عام ١٩٨٦ ، والتي ذهب ضحيتها مئات من الضحايا المدنيين الابرياء بحجة أنها مسؤولة عن تفجير ملهى برلين ، وقد أعلن على الملا فيما بعد أن ليبيا بريئة من ذلك الحادث ، ولم تعتذر أمريكا ولم تقم بالتعويض الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية الاخرى .

إننا نخشى أن تكون هذه الحملة من التشويه لسمعة بلادي والتضليل للرأي العام العالمي مجرد تمهيد للعدوان على بلدي مرة أخرى ، فلو كان الأمر يقتصر على مجرد التحقيق في حادثة اسقاط طائرتي الركاب الامريكية والفرنسية ، فقد أبدت بلادي استعدادها للتعاون مع الاطراف المعنية فكلفت قاضيين بمهمة التحقيق وتجميع البيانات وقد تولى القاضيان التحقيق بالفعل ، واتخذا كافة الاجراءات التي تتفق وقانون الاجراءات الجنائية الليبي الصادر سنة ١٩٥٣ ، حيال من وجّه لهم الاتهام ، وبما في ذلك الاتصال بالجهات القضائية المختصة في الدول الثلاث التي رفضت الاستجابة لطلب القاضيين .. أما اذا كانت المسألة مجرد خلاف قانوني عمن هي السلطة ذات الاختصاص في التحقيق فلا نعتقد أن مثل ذلك يحتاج الى لغة التهديد والوعيد التي استخدمتها الدول الثلاث في بياناتها . فالقانون الدولي واضح وصريح يبين أن السلطات القضائية الليبية هي سلطة ذات اختصاص ولا يحتاج ذلك الى كثير من العناء .

وبالرغم من ذلك ، وادراكا منا للابعاد الدولية للاحداث المثارة وتشعبها وتعدد الدول الاطراف المعنية بها ، ورغم قناعتنا الكاملة بحياد ونزاهة القضاء في ليبيا ولكن رغبة في اقناع الاطراف الاخرى بحسن نوايانا ، فقد عرضنا مبدئيا قبولنا لتحقيق دولي محايد ونزيه في المسألة ، أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية ، الاداة

الرئيسية القضائية للامم المتحدة ، لفض مسألة تنازع الاختصاص .. ومما يبعث على الاسف أن الدول الثلاث رفضت كل تلك العروض وعندما حشروا في هذا الموقف لجأوا الى تسييس القضية بعرضها على مجلس الامن الدولي إلاّ اننا نؤكد بأن عرض القضية على مجلس الامن الدولي لا يستند الى أي أساس لا الى ميثاق الامم المتحدة ولا الى القانون الدولي الذي لا ينص على أن مجلس الامن الدولي مخول للبت في القضايا القضائية والفردية ..

أما اذا كان الامر خلافات سياسية بين هذه الدول الثلاث وليبيا فإن بحث هذه الخلافات يجب أن يتم على أساس ميثاق الامم المتحدة الذي لا يقر العدوان أو التهديد به بل يدعو الى حل الخلافات بالطرق السلمية ، وقد أعربت ليبيا عن استعدادها لاتباع أي وسيلة سلمية ترغبها الدول الثلاث لحل الخلافات القائمة ... ونود من خلالكم ، يا سيادة الامين العام عرض ما يلي :

(١) اقامة حوار مع الدول الثلاث بشكل مباشر أو عن طريق الامم المتحدة لحل أي خلاف سياسي بيننا وبين الاطراف المعنية .

(٢) وفي حالة القول بوجود نزاع قانوني دعوة الاطراف الى اتفاق على حله عن طريق القضاء الدولي بما في ذلك محكمة العدل الدولية وفقا لنظامها الاساسي .

(٣) دعوة الدول الثلاث الى العمل على تزويد القاضيين الليبيين المكلفين بالتحقيق في الحادثين المؤسفين بصورة رسمية من محاضر التحقيق ، وقد سبق لهما أن تقدما بطلبات الى السلطات المعنية في الدول الثلاث .

إن بلادي ضحية ارهاب الدولة وارهاب الجماعات الارهابية حيث أن أمريكا هي التي تدرب الارهابيين وتسلحهم قصد قتل المدنيين الابرياء وتقيم معسكرات الارهاب ، واجبار العسكريين الليبيين الاسرى على العمل ضد شعبهم وتحولهم من عملهم العسكري الشريف الى ارهابيين .

لقد أكدت ليبيا وتؤكد مجددا موقفها المبدئي الذي يلتزم التزاما كاملا بتطبيق ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة في فض المنازعات بين الدول ، ولقد ابدت

ليبيا استعدادها الكامل للتعاون مع كافة الأطراف في النزاع القائم لحل هذا النزاع بالطرق السلمية ، وهو ما يدعو اليه ميثاق الأمم المتحدة صراحة في المادة (٣٣) من الفصل السادس من الميثاق .

(توقيع) ابراهيم محمد البشاري
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

- - - - -